دور المياه في تحقيق الأمن الغذائي العربي (حوضي دجلة والفرات)

د. محمد منذر جلال

الجامعة العراقية / كلية القانون والعلوم والسياسية

The role of water in achieving Arab food security - the basins of the Euphrates and Tigris

Dr . Mohammed mundher jalal

Al-iraqia University

College of Law and Political science

Abstract

(Importance of the study) has the issue of food security in the Arab world, increasingly important in today's world, particularly that achieving water security is a strategic Arab goal, and as the water security and food security constitute the pillars essential to the security of the Arab Economic, it is important to understand the implications of security Arab food, and so out of the close relationship between the Arab water security and food security, which highlights the importance of water and the need to use it properly controls a strategic element in the Arab food security, the latter is determined by success in achieving water security.

Arab and the economy in general depends on the agriculture sector, and is the agricultural activity and the degree of evolution of a factor in the achievement of internal security, where it occupies this activity in Iraq, for example (under study) accounted for 33.9% by 2004. The same applies for many of the other Arab countries and that its reliance on this activity ranged (up or down) and in spite of those agricultural potential, we find that the Arab world is unable to agricultural production enough to meet the Arab demand for food, especially with the increasing continuous population which pays Arab countries to compensate those needs through imports the food gap was born over time. Perhaps at the forefront of the reasons for that gap inadequate water supplies that are relied upon to achieve the agricultural wealth, as well as excessive and irrational use of water resources available.

Since the water resources constitutes the main base in narrowing the Arab food gap, and one of the important factors identified for agricultural production, the Arab world, especially Iraq suffers from the problem of foreign sources for its water, most of its agricultural land depends on irrigation, especially in the basins of the Tigris and Euphrates in order to cannot be doing the rain I said annual volatility and rising Temperatures where 2008 saw a decrease in rainfall by 30% from what it was in the past years, turn indicators confirm get serious drought and loss of water levels in various areas.

As well as those of water problems that plagued Iraq with the State of upstream Turkey, which studies for the year 2009 the International Organization of research that suggest Iraq will lose imports Tigris and Euphrates rivers in full by 2040 and that the sharp decrease in water quotas hyphen within the Euphrates basin on the one hand and to the absence of appropriate rationalization consumer amounts hyphen water where more than 60% of the citizens of Iraqis use of non-potable water. To create a

negative effects beyond Iraq and Syria to reach the Arab Gulf countries that will suffer in the near future of the state of ongoing decrease water.

-(Objectives of the study).

1- Statement of the main challenges imposed by Turkey on Iraq and many of the Arab countries in the field of water policy which followed.

2- Develop Iraqi water policy to be clear and precise to invest in water resources optimally efficient administration and management.

3- Develop a common Arab Water plan to keep the Arab economic security and reduce internal food gaps.

الخلاصة

- (أهمية الدراسة).

يحظى موضوع الأمن الغذائي في الوطن العربي، بأهمية متزايدة في عالم اليوم، ولا سيما ان تحقيق الامن المائي هو هدف استراتيجي عربي، وبوصف ان الامن المائي والأمن الغذائي يشكلان ركنين أساسيين للأمن الاقتصادي العربي، فأن من الاهمية بمكان فهم مضامين الامن الغذائي العربي، وذلك انطلاقا من الصلة الوثيقة بين الامن المائي العربي والأمن الغذائي العربي، حيث تبرز أهمية المياه وضرورات استخدامها بالشكل الصحيح عنصرا استراتيجيا يتحكم في الامن الغذائي العربي، فنجاح الاخير يتحدد في تحقيق أمنه المائي.

والاقتصاد العربي بصفة عامة يعتمد على قطاع الزراعة، ويعد النشاط الزراعي ودرجة تطوره عاملا مؤثرا في تحقيق أمنه الداخلي، حيث يحتل هذا النشاط في العراق مثلا (موضوع الدراسة) ما نسبته ٣٣.٩% حسب عام ٢٠٠٤ . وكذا الامر بالنسبة للعديد من الدول العربية الاخرى التي وان تراوحت نسبة اعتمادها على هذا النشاط (ارتفعت او انخفضت) وعلى الرغم من تلك الامكانيات الزراعية نجد ان الوطن العربي غير قادر على الانتاج الزراعي الكافي لتلبية الطلب العربي على الغذاء خاصة مع تزايد السكان المستمر وهو ما يدفع اقطار الوطن العربي الى تعويض تلك الاحتياجات عن طريق الاستيراد ما ولد فجوة غذائية بمرور الوقت . ولعل في مقدمة الاسباب لتلك الفجوة عدم كفاية امدادات المياه التي يتم الاعتماد عليها لتحقيق ثروة زراعية، وكذلك الاستخدام المفرط وغير الرشيد لموارد المياه المتوفرة.

وبما ان الموارد المائية تشكل القاعدة الاساسية في تضييق الفجوة الغذائية العربية واحد العوامل المهمة والمحددة للانتاج الزراعي فان الوطن العربي وخصوصا العراق يعاني من

مشكلة المنابع الخارجية لمياهه، فمعظم اراضيه الزراعية تعتمد على الري وبالاخص في حوضي دجلة والفرات وذلك لتعذر قيامها على الامطار لقلتها وتذبذبها السنوي وأرتفاع درجات الحرارة حيث شهد عام ٢٠٠٨ انخفاض في تساقط الامطار بنسبة ٣٠% عما كانت عليه في الاعوام الماضية ، ماولد بدوره مؤشرات خطيرة تؤكد حصول الجفاف وفقدان مناسيب المياه في مناطق متعددة.

فضلا عن تلك المشكلات المائية التي يعاني منها العراق مع دولة المنبع تركيا والتي تشير الدراسات لسنة ٢٠٠٩ للمنظمة الدولية للبحوث ان العراق سوف يخسر واردات نهري دجلة والفرات بالكامل بحلول عام ٢٠٤٠ وذلك للتناقص الحاد في الحصص المائية الواصلة ضمن حوض الفرات من جهة والى غياب الترشيد الاستهلاكي المناسب لكميات المياه الواصلة حيث يعاني اكثر من ٦٠% من المواطنين العراقيين من استخدام مياه غير صالحة للشرب. ما يولد اثارا سلبية تتعدى العراق وسوريا لتصل الى بلدان الخليج العربي التي سوف تعاني في المستقبل القريب من حالة نقصان المياه المستمرة.

- (أهداف الدراسة).

١. بيان التحديات الرئيسية التي تفرضها تركيا على العراق وعلى العديد من البلدان العربية في مجال السياسات المائية المتبعة.
٢. وضع سياسة مائية عراقية تكون واضحة ودقيقة لاستثمار الموارد المائية على الوجه الأمثل وادارتها ادارة كفوءة.
٣. وضع خطة مائية عربية مشتركة للحفاظ على الامن الاقتصادي العربي وتقليل الفجوات الغذائية الداخلية.

المقدمة

يحتل الأمن المائي في الوطن العربي أهمية قصوى نظرا لما تحمله هذه القضية من تحديات خطيرة خلال العقود القادمة تتمثل في المحافظة على أمن المياه بهدف تأمين الطلب المتزايد على مصادرها. اذا ما عرفنا ان تهديدات الامن المائي تمتد الى مساحات اكبر وتتفرع بدورها الى مستويات اصغر.

ويتعرض الامن المائي في حوضي دجلة والفرات حاليا الى جملة من التحديات التي تمثل واحدة من أبرز القضايا التي سوف تجابه العراق وسوريا في المستقبل القريب، شكل (١).

خاصة وان مقدماتها اصبحت ملحوظة منذ وقت ليس بالقصير وذلك بسبب سياسات تركيا المائية المتمثلة في اقامة مشروعات الري والسدود من منطلق احياء مناطقها واستثمار موارها المائية من جهة، ومن جهة محاولات خفض منسوب مياه نهري دجلة والفرات الى سوريا والعراق واستخدام المياه سلاحا سياسيا وورقة ضغط عليهما وضدهما للوصول الى هدفها في مقايضة المياه بالنفط العربي وأهدافه الاخرى، مع وجهة نظر تركية تذهب نحو الاستمرار بسوء استخدام هذه الكميات المتوفرة من المياه من قبل كل من سوريا والعراق، اذا ما اخذنا بنظر الاعتبار ان تهديد المياه يعني بالضرورة تهديدا للحياة الصناعية والزراعية والاجتماعية (الاقتصادية) والتي كانت تمثل المجال الاكبر للضغط سواء على كاهل المواطن العربي او على مستوى رسم وتنفيذ السياسات العربية الداخلية والخارجية.

أما أهمية الدراسة:

فتنبع من ذلك الاهتمام المتزايد بموضوع الامن الغذائي في الوطن العربي، لاسيما وان تحقيق الامن الغذائي هو هدف استراتيجي عربي، بوصف ان الامن المائي والامن الغذائي يشكلان ركنيين اساسيين للامن الاقتصادي العربي، فأن من الاهمية بمكان فهم مضامين الامن الغذائي العربي، انطلاقا من الصلة الوثيقة بين الامن المائي العربي والامن الغذائي العربي، حيث تبرز أهمية المياه كونها العنصر الاستراتيجي المتحكم في الامن الغذائي العربي، ونجاح الاخير يتحدد في أمنه المائي.

فرضية الدراسة:

تنطلق من كون متغير المياه يعتبر ركيزة اساسية في تحقيق الامن الغذائي والذي يعتبر بدوره جزء رئيسي من الامن المائي، فالغذاء وتحديدا المنتج في كل من سوريا والعراق (قطاع الزراعة) لا يمكن ان ينمو دون توفير قدر كافي من المياه. وهو ما تعانيه دول حوضي دجلة والفرات مع دولة المنبع تركيا وتلك السياسات المائية المتبعة من قبلها والتي لا تؤثر فقط على الامن المائي لدول الحوض وانما على الامن المائي العربي ككل.

شكل (١) موقع نهري دجلة والفرات

Source: Le Monde diplomatique, Paris, 1994, updated in 2001.

١- مفهوم الامن الغذائي.

ان مفهوم الامن الغذائي قد ورد في مصادر متعددة ، فكما جاء في تعريف منظمة الاغذية والزراعة التابعة للأمم المتحدة والتي حددته بالأتي: «ضمان حصول كل الافراد وفي كل الاوقات على كفايتهم من الغذاء الذي يجمع بين النوعية الجيدة والسلامة كي يعيشوا حياة نشطة موفورة الصحة[١]. ولا يتوفر ذلك الا بتوفر امدادات غذائية مستقرة تكون متاحة ماديا وأقتصاديا لجميع الافراد»[٢].

كما ويعني «أن تكون لدى جميع الناس وفي كل الاوقات امكانية الحصول، ماديا، واقتصاديا، على الغذاء الاساسي»[٣].

وكما تناولته الوكالة الامريكية للتنمية الدولية «مقدرة البلد او البلدان على تأمين الموارد الغذائية اللازمة لتغذية السكان بشكل يلبي الاحتياجات الضرورية الاساسية لنمو السكان وبقائه في صحة جيدة مع ضرورة توافر مخزون من الموارد الغذائية الاساسية يستطيع البلد اللجوء اليه في حالة حدوث كوارث طبيعية تقلل من انتاج الغذاء او في حالة تعذر حصول البلد على الموارد الغذائية عن طريق الاستيراد من الخارج»[٤].

وهو ما يعني ان الامن الغذائي يشمل:

١. ضمان حصول الافراد على الغذاء المناسب والكافي.
٢. توفير الغذاء للأفراد (كما ونوعا).
٣. توفير الغذاء للأفراد (حاليا ومستقبليا).
٤. ضمان الاستمرارية في الأمدادات الغذائية.

٢- مفهوم الأمن الغذائي العربي.

لقد حددت المنظمة العربية للتنمية الزراعية التابعة لجامعة الدول العربية، مفهوما للأمن الغذائي العربي يتمثل في «توفير الغذاء بالكمية والنوعية اللازمتين للنشاط والصحة، بصورة مستمرة لكل افراد الامة العربية اعتمادا على الانتاج المحلي اولا وعلى اساس الميزة النسبية لإنتاج السلع الغذائية لكل قطر، وأتاحته للمواطنين العرب بالأسعار التي تتناسب مع دخولهم وإمكاناتهم المادية»[٥].

ويؤخذ على هذا المفهوم التفصيلي انه يضع شروطا تجعل الأمن الغذائي العربي صعب التحقيق وخاصة فيما يتعلق بشروط مبدأ الميزة النسبية والتنافس مع المنتجات الاجنبية، وتوفر الصادرات الزراعية والصناعية وغير ذلك من الشروط التعجيزية.

وذهب اخرون نحو تعريف الأمن الغذائي العربي بأنه «قدرة الاقتصاد القومي العربي على اشباع الاحتياجات الغذائية للسكان حاضرا ومستقبلا، سواء أكان ذلك من خلال الانتاج المحلي أم من خلال القدرة على الاستيراد»[٦].

ولذا لابد أن تكون الدولة قادرة على توفير الاحتياجات الغذائية في أي وقت وبأي ظرف، وبشتى السبل (داخلية او خارجية) لذا فالأمن الغذائي العربي يعني قدرة مجتمعاتنا العربية على توفير الاحتياجات الاساسية من الغذاء لمواطنيه وضمان حد ادنى من تلك الاحتياجات بانتظام عبر انتاج السلع الغذائية عربيا، وتوفير حصيلة كافية من عائدات الصادرات لاستخدامها في استيراد ما يلزم لسد النقص في الانتاج الغذائي وبدون أي تعقيدات أو ضغوطات أيا كان مصدرها. فحالة تامين الغذاء الكافي للإفراد وبدون اللجوء الى مصادر خارجية كـــ(المعونة او الاستيراد) يترتب عليه منع حدوث أية تبعية غذائية تحت أي ظرف وفي أي زمن.

٣- واقع الأمن الغذائي العربي.

كما هو معروف فأن الاقتصاد العربي يعتمد على قطاع الزراعة بشكل عام ، ويعد النشاط الزراعي ودرجة تطوره عاملا مؤثرا في تحقيق الأمن الغذائي العربي، حيث يحتل هذا النشاط في العراق ما نسبته (٣٣.٩%) حسب عام ٢٠٠٤[٧]. وفي السودان (٣٣.٢%) وفي سوريا (٢٨.٣%) وفي موريتانيا (٢٢.٦%) ، وتتراوح هذه النسبة بين (١٠.٥%- ١٧.٦%) في دول ذات أمكانيات زراعية جيدة نسبيا كالمغرب ومصر وتونس واليمن، في حين انها تنخفض وبشكل كبير بين (١%- ٢.٩%) في دول ذات موارد زراعية محددة سواء كانت ذات أراضي صالحة للزراعة أو ثروة مائية كافية، وهذه الدول هي البحرين والكويت وقطر والأمارات[٨].

وعلى الرغم من تلك الامكانيات الزراعية نجد ان الوطن العربي غير قادر على الانتاج الزراعي الكافي لتلبية الطلب العربي على الغذاء خاصة مع تزايد السكان المستمر، وهو

ما يدفع أقطار الوطن العربي الى تعويض تلك الاحتياجات عن طريق الأستيراد، لذلك وجدت الفجوة الغذائية التي اتسعت بمرور الوقت. وسببها[٩]:

١. النمو السكاني السريع .
٢. زيادة الدخل بسبب ارتفاع أسعار النفط في السبعينات.
٣. التحضر السريع الذي يعكس ميل الإنتاج الزراعي الى الانخفاض الملموس والمستمر في الناتج القومي الاجمالي.

في حين يعزو آخرون حالة التصاعد المستمر في حجم الفجوة الغذائية في الوطن العربي الى تخلف القطاعات الانتاجية الزراعية من ناحية، والنمو السريع في الطلب الاستهلاكي من ناحية أخرى. ما ولد عجزا عربيا كبيرا في كثير من المواد الغذائية. وفي ظل استمرار تلك الاوضاع العربية وما يعانيه الاقتصاد العربي فأن الوطن العربي لن يستطيع تحقيق الاكتفاء الذاتي ولا حتى بتقليل ما يستورد من موارد غذائية، ما أنتج وبشكل طبيعي تبعية غذائية للخارج ادت معها الى تدهور الامن الغذائي وولدت معها جملة من النتائج السلبية:

١. إضطرار الاقطار العربية، وبخاصة الأقطار ذات الكثافة السكانية الكبيرة الى تخصيص مبالغ طائلة للأنفاق على الواردات الغذائية كمصر والسودان والمغرب والجزائر[١٠].
٢. ارتفاع اسعار الأغذية في عدد كبير من الأقطار العربية.
٣. تزايد أهمية ما يسمى (المعونات الغذائية) في الاقطار التي تعاني من عجز في موازين مدفوعاتها وهو ما أدى الى زيادة تبعية هذه الاقطار وتعرضها للمزيد من الضغوطات الخارجية (الاقتصادية والسياسية). خصوصا في ما يتعلق بوفرة الاحتياجات الغذائية الرئيسية، حيث ان معدل حجم المعونات التي تلقتها المنطقة العربية على امتداد فترة (٢٠٠٠-٢٠١٠)، يقدر بالنسبة إلى الحبوب بحوالي (٢٦١٦) ألف طن متري، ونحو(١٣٠٣) طن متري من الزيوت، وقرابة (٢٣٢١) طن متري من الحليب. وقد استأثرت كل من مصر والسودان والأردن والمغرب بزهاء ٨٠% من معونات الحبوب، والمغرب والسودان ومصر والصومال بنحو ٨٣% من معونات الزيت، وأيضًا المغرب والسودان وتونس ومصر وسوريا بما يفوق ٧٢% من معونات الحليب[١١].

١- وعلى صعيد الأمن القومي العربي وقعت الأقطار العربية تحت الضغوط المباشرة وغير المباشرة للدول التي تمتلك فوائض غذائية كالولايات المتحدة الامريكية.

٤- دور المياه في الأمن الغذائي العربي.

تعد الموارد المائية القاعدة الاساسية في تضييق الفجوة الغذائية العربية التي مازالت تتسع نتيجة لعجز الانتاج الزراعي عن سد الاحتياجات الغذائية المتزايدة وهو ما سبب خرقا للامن الاقتصادي العربي وبالتالي للأمن القومي العربي، وبعبارة أخرى «أنه لا أمن عسكري لأمة من الأمم خارج أمنها الأقتصادي، وذروة الأمن الاقتصادي هو الأمن الغذائي، ولب الأمن الغذائي ومنتجه هو المياه»(١٢).

وبما ان المياه هي احد تلك العوامل المحددة للأنتاج الزراعي، فقد أثرت ندرتها في أستغلال مساحات واسعة من الأراضي الزراعية، فلو أخذنا الامطار بوصفها أحد مصادر المياه العربية نجد أن ما يتساقط منها محصور في أشهر الشتاء (تشرين الاول ونيسان) وما تبقى من السنة لا تسقط فيه أمطار كافية، وحتى الشتاء فان نسبة الامطار فيه قليلة بشكل عام وتنخفض نسبتها كلما اتجهنا صوب الجنوب والشرق.

والبعد الاخر في المسألة المائية يتجلى بكون الانهار الكبيرة في غالبية الدول العربية (دجلة والفرات والنيل) هي مياه مشتركة مع دول المنبع غير العربية، مما يعني تحكمها بتصاريف وكميات المياه المتدفقة ناهيك عن نوعيتها.

ويعتبر البعض ان شعار الأمن المائي العربي يعد رديفا إستراتيجياً للأمن الغذائي العربي ويشكلان محورا واحدا اذا ماعلمنا ان جوانب التأثير والتأثر تكاد تكون واحدة(١٣).

ولعكس صور التأثير الفعلية بين العجز المائي واثره على العجز الغذائي وفق جملة بدائل وعلى النحو الآتي:

الموازنات المائية للأغراض الزراعية وتوقعاتها حتى عام ٢٠٣٠ (مليارم٣/سنة)

البديل الأول: استمرار الأوضاع الراهنة دون تغيير خلال مدة الاسقاط.				
السنة	٢٠٠٠	٢٠١٠	٢٠٢٠	٢٠٣٠
الموارد المائية المستمرة	١٨٠	١٨٠	١٨٠	١٨٠
الطلب على الماء للأغراض الزراعية	٤٨٧	٥٦٥	٦٧٣	٨٢١
العجز المتوقع	٤٠٧	٣٨٥	٤٩٣	٦٤١
نسبة تأمين الأمن الغذائي	%٣٤	%٢٧	%٢٠	%١٣
البديل الثاني: تنمية الموارد المائية.				

السنة	٢٠٠٠	٢٠١٠	٢٠٢٠	٢٠٣٠
الموارد المائية المستثمرة	٢٢٦	٢٥٦	٢٩٨	٣٤٠
الطلب على الماء للأغراض الزراعية	٤٨٧	٥٦٥	٦٧٣	٨٢١
العجز المتوقع	٢٦١	٢٩٤	٢٨٥	٤٦٢
نسبة تأمين الأمن الغذائي	%٤٥	%٤٤	%٤٢	%٣٧
البديل الثالث: تنمية مائية وتنمية زراعية مع افتراض ثبات معدل النمو الطبيعي للسكان.				
السنة	٢٠٠٠	٢٠١٠	٢٠٢٠	٢٠٣٠
الموارد المائية المستثمرة	٢٢٦	٢٧١	٣١٥	٣٥٩
الطلب على الماء للأغراض الزراعية	٣٣٨	٣٩١	٤٥٢	٥٢٤
العجز المتوقع	١١٢	١٢٠	١٣٧	١٦٢
نسبة تأمين الأمن الغذائي	%٦٧	%٦٦	%٦٦	%٦٣
البديل الرابع: تنمية زراعية وزيادة معدله للسكان.				
السنة	٢٠٠٠	٢٠١٠	٢٠٢٠	٢٠٣٠
الموارد المائية المستثمرة	٢٢٦	٢٧١	٣١٥	٣٥٩
الطلب على الماء للأغراض الزراعية	٣٣٨	٣٩١	٤٥٢	٥٢٤
العجز المتوقع	١١٢	١٢٠	١٣٧	١٦٢
نسبة تأمين الأمن الغذائي	%٦٧	%٦٦	%٦٦	%٦٦

المصدر: منصور الراوي، أزمة المياه والأمن الغذائي في الوطن العربي، أوراق عربية، مركز دراسات وبحوث الوطن العربي، بغداد، الجامعة المستنصرية، ٢٠٠١، ص٣١- ص٣٢.

تشير هذه الجداول الى انه حتى على وفق التوقعات الاكثر تفاؤلا فأن نقص المياه ستكون السبب الاساس في مشكلة الغذاء، ومن هنا ينبغي تأكيد الاستهلاك الرشيد للموارد المائية وأعطاؤها الأولوية لزيادة رقعة الارض الزراعية، لأن التوسع في استثمار الاراضي الزراعية العربية يرتبط بمدى وفرة المياه أو ندرتها، فتوفير المياه بعد العنصر المتحكم في الأمن الغذائي العربي.

١- واقع الأمن المائي في حوضي دجلة والفرات.

تعتبر تركيا هي دولة المنبع لكل من نهري دجلة والفرات، كما هو مبين في الشكل رقم (٢). اللذان يجريان بفروعهما في سوريا والعراق. وتبرز في منطقة الشرق الاوسط مشكلة المياه التركية العراقية السورية كأحدى المشاكل المهمة والمهددة للأمن في هذه المنطقة. حيث ازدادت أهمية المياه في أواخر القرن العشرين بسبب تقدم التكنلوجيا من جهة وتزايد اعداد السكان من جهة اخرى، وعلى اثره أصبح للمياه استخدامات جديدة في توليد الطاقة والمشروعات الصناعية، اضافة الى استخدامها في الري والزراعة والاستهلاك البشري والمنزلي واليومي، حيث يعتبر نهرا دجلة والفرات المورد الرئيسي للمياه بعد نهر النيل في منطقة الشرق الاوسط، ويغطي حوضهما مساحة (٧٠٥٥٠٠ كم مربع). كما وانهما المصدر الاساسي لتوفير مياه الشرب والاستخدامات الاخرى في مجالات (الصناعة والزراعة) للدول كافة التي تشترك في الحوضين والمتمثلة بـــ (تركيا، سوريا، العراق)، وهذا بدوره يرتبط بحجم النمو السكاني وتلك المشروعات الاقتصادية والاجتماعية المرتبطة بديمومة هذا النمو[١٤].

شكل (٢) منبع نهري دجلة والفرات

والجدول التالي يوضح مقدار الزيادات المتوقعة في عدد سكان حوضي دجلة والفرات (السكان بالملايين).

السنة / الدولة	١٩٨٥	١٩٩٠	١٩٩٥	٢٠٠٠	٢٠٠٥	٢٠١٠	٢٠١٥	٢٠٢٠	٢٠٢٥
العراق	١٥.٩	١٨.٩	٢٢.٤	٢٦.٣	٣٠.٧	٣٥.٣	٤٠.١	٤٥.١	٥٠.٠
سوريا	١٠.٥	١٢.٥	١٤.٩	١٧.٦	٢٠.٦	٢٣.٣	٢٦.٦	٢٩.٥	٣٢.٢
تركيا	٥٠.٤	٥٥.٦	٦١.٢	٦٦.٧	٧١.٨	٧٦.٦	٨١.٣	٨٥.٤	٨٩.٦

المصدر: توماس ناف، المخاطر على استقرار الشرق الأوسط في التسعينات الاقتصاد والسكان والمياه ، في كتاب فيبي مار، أمتطاء النمر، تحدي الشرق الاوسط بعد الحرب الباردة، ترجمة اعبد الله الحاج، ط١، مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، أبو ظبي، ١٩٩٦، ص١٨٤.

فالزيادة السكانية بطبيعة الحال ستؤدي الى زيادة في استهلاك كل شيء وفي مقدمة ذلك المياه الضرورية للزراعة والاستخدام البشري، لذا فالتهديد الصادر من قبل دولة المنبع هو تهديد على كيان الدولة ومواطنيها على وجه الخصوص والذين قد يعيشون على ضفاف الانهار او الاخرون الذين تمتد اليهم مصادر التأثير.

فسوريا التي تحصل وفق بعض التقديرات على نحو (٨٥%) من أجمالي امدادها المائي القابل للتجدد من الفرات، في حين أن العراق يحصل على (١٠٠%) تقريبا من إمداده من النهرين مجتمعين، وأن تركيا هي أقل اعتمادا بكثير على نهري دجلة والفرات لأجل أحتياجاتها المائية الأساسية، ففي الوقت الحالي تستمد نحو (٣٠%) من أمدادها من هذين النهرين[١٥].

واذا كانت المياه هي مصدر الحياة الاساسي فأن سوريا قد أوشكت على استنفاذ مواردها المائية خارج حوضي دجلة والفرات، من اجل تأمين مياه الشرب والري والصناعة[١٦].

وتسهم مياه نهر الفرات بـ(٨٣%) من وارد المياه السنوي في سوريا، وتمثل الزراعة مانسبته (٥٠%) من الدخل القومي، كما تسهم بـ(٨٠%) من الصادرات السورية، ويعتمد عليها (٧٥%) من سكان سوريا ، وتأسيسا على ما يرد لسوريا من مياه نهر الفرات فأنها تضع

الخطط اللازمة لتحقيق الكفاية وتلبية الاحتياجات على المستوى الزراعي والاجتماعي المتزايد، فضلا عن أن هناك (٤) ملايين انسان يعيشون على ضفاف الفرات في سوريا[١٧].

أما العراق فإن معظم أراضيه الزراعية تعتمد على الري حيث تبلغ المساحة القابلة للزراعة نحو (٣١) مليار هكتار، وبالأخص في حوض الفرات وذلك لتعذر قيامها على الامطار لقلتها وتذبذب مستواها السنوي، اضافة الى وجود درجات حرارة عالية لمدة طويلة في السنة، وعدم وجود مصادر اخرى دائمة الجريان، وعلى الرغم من اعتماد العراق على النفط في تأمين الجزء الأكبر من دخله القومي فهنالك (١.٥) مليون مزارع عراقي يعتمدون على مياه الفرات، فضلا عن أن هنالك (٥.٥) مليون نسمة يعيشون على ضفاف النهر ويستفيدون من مياهه بشكل أو أخر، والمعروف ان العراق يعتمد الى حد كبير جدا على مياه نهري دجلة والفرات في مجالات الري والصناعة والاسكان[١٨]، شكل (٣، ٤).

شكل (٣) نهر دجلة

شكل (٤) نهر الفرات

كما ان نهر الفرات يؤمن (٤٠%) من احتياجات العراق من الطاقة الكهربائية. ويستمدها من مشاريعه المقامة على النهر، في حين يروي نهر دجلة نحو (٣٣%) من أراضيه[١٩].

ومما تقدم يتضح ما يلي:

١. ان النهرين (دجلة والفرات) يقطعان طريقهما في الدول الثلاث (تركيا وسوريا والعراق).
٢. تعتبر تركيا هي دولة المنبع وهي ميزة سلبية لكل من العراق وسوريا.
٣. تقع سوريا في الوسط ما بين دولة المنبع (تركيا) ودولة المصب (العراق) وهذا ما يملي عليها جهودا تفاوضية اكثر كونها تتعامل مع طرفين.
٤. يقع العراق اسفل الحوضين، ما يعني تحمل الضرر بقدر اكبر من تلك الدول التي تقع في أعالي الحوضين وهي (تركيا وسوريا)، اذا ما قررت الأخيرتان استغلال النهرين لصالحها من دون مراعاة لحقوق العراق.
٥. الاعتمادية المطلقة للعراق وسوريا على صعيد الحياة الاقتصادية والاجتماعية على مياه نهري دجلة والفرات، من خلال قنوات الري وعمليات استغلال الطاقة لتوليد الكهرباء[٢٠].

٦. ان تركيا اليوم تعتبر من وسائل الضغط الجديد في المنطقة عبر تحكمها بمجرى مائي يمتد بتأثيره الى مناطق الخليج العربي.

٦-الأحتياجات المائية لدول حوضي دجلة والفرات.

٦-١ الاحتياجات المائية التركية:

تعتبر تركيا من أغنى دول الشرق الاوسط بمواردها المائية بما تتلقاه من أمطار غزيرة في معظم أنحاءها وتصل الى اكثر من ١٥٠٠ مم في الشمال على سواحل البحر الأسود ، وقد تزيد لتصل الى ٢٤٠٠ مم على المنحدرات الجبلية المطلة على البحرين الاسود والمتوسط ، ولقد ساعدت طبيعتها الجبلية على تراكم الثلوج عليها في فصل الشتاء وأنصهارها في فصل الربيع مكونة العديد من الانهار والبحيرات[٢١].

ويبلغ إجمالي الموارد المائية في تركيا ١٩٥ مليار متر مكعب سنويا منها ١٣٤ مليارمتر مكعب من الموارد المتجددة «وهي التي تعوض عن النقص في النظم البيئية ومنها الأشجار والكائنات الحية الحيوانية والنباتية وتتميز بأنها تعوض ما يستهلك أو ينقص عنها».

ولا تتعدى المسحوبات التركية من المياه ٢١,٦ مليار متر مكعب سنويا، وقدرت الاحتياجات المائية التركية بنحو ١٩,٥٠ مليار متر مكعب سنويا عام (٢٠٠٠) من الموارد الداخلية المتجددة ، ويخصص ٤٢% من هذه الكمية لتلبية الاحتياجات المنزلية والصناعية بينما تستوعب الزراعة ٥٨% من هذه الموارد. وطبقا للأحصائيات بلغ عدد سكان تركيا ٧٧ مليون نسمة عام (٢٠١٤)[٢٢]. ومن المتوقع زيادة عدد السكان في تركيا الى ٨٣ مليون نسمة سنة (٢٠٢٥) وعلى ذلك فيتوقع ان تصل الاحتياجات التركية من المياه الى حوالي ٢٦,٢٨ مليار متر مكعب وهي تفي بمتطلبات تركيا المائية رغم زيادة عدد السكان.

ومما سبق نجد ان الموارد المائية التركية تغطي الاحتياجات بدليل ما تعرضه تركيا من بيع كميات كبيرة الى الغير وأقامة المشاريع التصديرية للمياه وما أقدمت عليه فعلا من بيع ٥٠٠ مليون متر مكعب الى اسرائيل.

وتهتم تركيا بحكم طبيعتها الجبلية العالية كثيرا بالأنهار حيث ينبع من تركيا العديد من الانهار من أكبرها وأشهرها نهري دجلة والفرات، هذا بالإضافة الى مجموعة كبيرة من البحيرات والاهوار التي تغطي حوالي ١١% من مساحة تركيا. وتهتم تركيا بنهر الفرات نظرا لقدرتها على استخدام مياهه في تنمية سهولها الجنوبية الشرقية المحاذية لشمال سوريا والتي

يسكنها اغلبية كردية تطالب بالانفصال عن تركيا وانشاء وطن كردستاني مع المنطقتين الكرديتين في العراق وسوريا[٢٣].

ويبلغ متوسط الواردات المائية لنهر دجلة ١٨ مليار متر مكعب سنويا في موقع محطة قياس (جزره التركي) على الحدود السورية التركية، ويصل الى حوالي ٥٠ مليار متر مكعب سنويا قبل مصبه في شط العرب في العراق. حيث تروي تركيا حاليا بمياه النهر حوالي ٢٥٠ الف هكتار، وتخطط لري حوالي ٣٢٦ الف هكتار اخرى في اطار تطوير منطقة جنوب شرق الاناضول.

ويمكن للسدود المنفذة او التي قيد التنفيذ في حوض نهر الفرات في تركيا ان تخزن حوالي ٩٣ مليار متر مكعب من المياه سنويا، وهذا ما يعادل ثلاثة اضعاف اجمالي الواردات المائية للنهر، أما حجم التخزين في سوريا فتصل قدرته الى ١٦,١٣ مليار متر مكعب، وفي العراق ١٢,٣٠٠ مليار متر مكعب فقط، وستستهلك تركيا لري أراضي مشاريعها في حوض الفرات كمية من المياه قدرها ١٥,٧ مليار متر مكعب في السنة، اي ما يعادل ٥٠% من ايراد النهر. ويمكن للسدود المنفذة او التي قيد التنفيذ، في حوض نهر دجلة في تركيا ان تخزن حوالي ١٩ مليار متر مكعب من المياه ، وهذا يعادل كامل ايرادات النهر المائية على الحدود السورية التركية[٢٤].

٦-٢ الاحتياجات المائية السورية:

تتقسم موارد سوريا المائية الطبيعية الى اربعة انواع ، وهي الامطار والانهار والمياه الجوفية والينابيع، ويشكل الهطول المطري السنوي لسوريا اهمية كبيرة، حيث ان حوالي ٨٤% من المساحة المزروعة تعتمد على الزراعة البعلية ، وتتراوح معدلات الهطول السنوي بين ٦٠٠-١٦٠٠ مم على الساحل السوري، وبين ٣٠٠-٦٠٠ مم في حلب وحمص وحماه، وقد تصل الى ٨٠٠ مم في بعض المناطق الجنوبية الغربية من البلاد أما باقي المناطق فتتراوح نسبة الامطار فيها ما بين ١٠٠-٣٠٠ مم. وتقدر كمية الامطار الهاطلة سنويا بحوالي (٤٦,٦) مليارم٣ يضيع منها جزء كبير بالتبخر وجزء بالتسرب.

أما ثاني الموارد المائية في سوريا فيتمثل في المياه السطحية (الأنهار) دائمة الجريان مثل (دجلة ، الفرات، العاصي، عفرين، اليرموك، الساجور، قوين، جغجغ، والكبير الجنوبي والخابور والبليخ والسن)، كذلك بعض الأنهار غير دائمة الجريان التي تنتشر في المنطقة ولا تزيد مدة جريانها عن أربعة أشهر في السنة، ويختلف تدفق الأنهار وبالتالي كمية الموارد المائية

السطحية في سوريا من سنة الى اخرى حسب غزارة الأمطار، وبحسب دقة القياسات، لذلك نجد تقديرات مختلفة لدى الباحثين عن أجمالي الموارد المائية السطحية السورية.

أما احتياجات سوريا من المياه فتتمثل بالاتي:

أولا: الطلب الزراعي على المياه، حيث يتركز الطلب على المياه في سوريا في القطاع الزراعي، ومع تزايد السكان يزداد الطلب على المنتجات الزراعية، ما يوسع بدوره الطلب عوامل الانتاج الزراعي، أرض، عمل، مياه .....الخ ، ويقدر متوسط احتياجات سوريا من المياه لري أراضيها الزراعية بنحو(١٢,١) مليار م٣ في عام ٢٠٠٠، ومن المتوقع استهلاك حوالي ٢٢,٤٥) مليار م٣ في عام ٢٠٢٥ لتصل الى حوالي ٣١,٩ مليار م٣ بحلول عام ٢٠٤٨ عندما يصل تعداد السكان الى حوالي ٦٦ مليون نسمة[٢٥].

ثانيا: الطلب المنزلي والصناعي، يزداد الطلب المنزلي على المياه من جراء زيادة السكان ويختلف مستوى تأمين السكان بالمياه من محافظة الى اخرى حسب توفر مصادر المياه والاعتبارات الفنية والاقتصادية وبسبب قدم الشبكات المائية وسوء تنفيذها، فأن قسما كبيرا من المياه السورية يضيع هدرا حيث يفقد سنويا ما يقارب (٢٥%) من إجمالي المياه المنتجة للشرب بسبب قدم الشبكات وسوء الاستخدام.

وقدر حجم الطلب على المياه في الاغراض المنزلية بنحو (١) مليار م٣ في عام ٢٠٠٠ ويتوقع أن تزداد الى (٢) مليارم٣ عام ٢٠٢٥ . و(٢,٨٧) مليار م٣ عام ٢٠٤٨. أما بالنسبة للصناعة فلقد تطورت الصناعة السورية في الأونة الاخيرة ، وأزدادت معها حالة الطلب على المياه، مع احتمال ان يزداد الطلب الصناعي على المياه الى (٢,٧) مليار م٣ بحلول عام ٢٠٢٥ ، ويزداد ليصل الى (٤,٢) مليارم٣ بحلول عام ٢٠٤٨[٢٦].

وبالرغم من الحجم الكبير لتلك النسب المئوية المقدمة، الى ان التصريحات السورية تؤكد على وجود مشكلة مائية مستمرة، اذا ما استمر فيها انخفاض منسوب المياه من نهر الفرات وازدياد تلوث النهر بالمواد الصناعية والكيمياوية وأزدياد نسبة الملوحة. وسببها الرئيسي والمعلن هو المشاريع المائية التركية على نهر الفرات.

الا ان الجانب الاخر لا يكتفي بما هو معلن ويرجع السبب الرئيسي في شحة المياه الداخلية الى سوء الادارة والتخطيط في كيفية الاستفادة من هذه الثروة المائية، واستمرارية امدادها للقطاع الزراعي والصناعي السوري، ما ينتج وبالتأكيد تراجعا ملموسا في تلك المشاريع التنموية والاستثمارية التي تحاول الحكومة السورية القيام بها او الشروع نحو تنفيذها[٢٧].

مقابلة الموارد والاحتياجات المائية السورية

العام	تعداد السكان (مليون نسمة)	الموارد المائية					الاحتياجات المائية				نصيب الفرد من الموارد م / سنة	فجوة الموارد المائية
		تقليدية		غير تقليدية		اجمالى	شرب	صناعة	رى	اجمالى		
		سطحية	جوفية	تحليه	معالجة							
1990	١٢	54,4	2,04			٥٦,٤٤	٠,٥٩	٠,٤	٧,٩٦	٨,٩٥	٧٤٦	٤٧,٥+
٢٠٠٠	١٨	٥٤,٤	٥,٧			٦٠,١	١	١	١٢,١	١٤,١	٧٨٣	٤٦+
٢٠٢٥	٣٥	٥٤,٤	٥,٧			٦٠,١	٢	٢,٧	٢٢,٤٥	٢٧,١٥	٧٧٦	٣٣+
٢٠٤٨	٦٦	٥٤,٤	٥,٠٤			٦٠,١	٢,٨٧	٤,٢	٣١,٩٧	٣٩	٤٨٩	٢١+

المصدر:

منذر، خدام (٢٠٠٣)، الأمن المائي العربي – الواقع والتحديات، مركز دراسات الوحدة العربية بيروت ، ص ٢٠٢.

٦-٣ الاحتياجات المائية العراقية.

يقدر أجمالي ما يسقط على العراق من أمطار بنحو ٥٠-٦٠ مليار متر مكعب سنويا، حسب غزارة الموسم المطري، ويفقد القسم الاكبر منه بالتبخر والتسرب في باطن الارض، خصوصا وان موسم الجفاف في العراق طويل ويمتد الى نحو ٨-٩ أشهر، ترتفع خلاله معدلات التبخر في وسط وجنوب وغرب العراق بحيث تصل الى نحو ١٥ مم يوميا[٢٨].

ويبلغ اجمالي الموارد المائية في العراق بـ ١٠٦ مليار متر مكعب منها ٨٠ مليار متر مكعب يحملها نهرا دجلة والفرات اضافة الى المياه الجوفية. حيث يشكل حوضا دجلة والفرات الموردين الرئيسيين للمياه في العراق ، وتعاني مياه نهر الفرات من تدهور نوعيتها وزيادة ملوحتها نتيجة للمشاريع المائية في دول أعالي النهر، حيث زادت الملوحة عن معدلاتها التي تتراوح بين (٢٠٠-٤٠٠) جزء من المليون الى ١٣٦٠ جزء في المليون، اضافة الى نهر دجلة الذي يصل تصريفه السنوي الى حوالي ١٩ مليار متر مكعب سنويا.

كما توجد المياه الجوفية في خمس تكوينات رئيسية حاملة للمياه وهي الرواسب الحديثة وتكوين بختياري وتكوين فارس الاعلى وتكوين الفرات الجيري وتكوينات الدمام وأم الراضومة. وتوجد هذه التركيبات في خمس مناطق هيدرولوجينية، وهي المرتفعات الجبلية وسفوح الجبال وبها امكانيات كبرى من حيث كميات المياه ونوعيتها، ثم مناطق سهل الدلتا

والجزيرة والمناطق الصحراوية، وهذه المناطق على درجة اقل من ناحية الانتاجية المائية والنوعية كما ان الكثير من هذه التركيبات الهيدرولوجينية يوجد ايضا داخل السعودية والاردن وسوريا وبالتالي فهي تعتبر احواضا مشتركة ولا يبدو ان هنالك استغلالا يذكر للمياه الجوفية بالعراق بأستثناء بعض المناطق البعيدة عن موارد المياه السطحية كالمناطق الصحراوية وسفوح الجبال والتلال، وأكبر استغلال لهذه المياه يكون عن طريق العيون والابار ويقدر الاستخدام بحوالي ١,٥ مليار متر مكعب سنويا اغلبها للزراعة[٢٩].

ويبلغ اجمالي المياه والموارد المائية المستغلة فعلا في العراق ٤٢,٥٦ مليار متر مكعب سنويا، أغلبها مياه سطحية ومن الجدير بالذكر انه طبقا للبيانات فلقد زادت الاحتياجات المائية في العراق بنسبة ٥% من عام ١٩٩٠ وحتى عام ٢٠٠٠، حيث ان الموارد المائية للعراق تغطي بالكاد الاحتياجات الحالية، ومع تزايد السكان فأنها ستعجز عن تلبية الاحتياجات المستقبلية.

حيث تمثل الاحتياجات المائية العراقية بالدرجة الاولى في الاغراض الزراعية، وتبلغ المساحة القابلة للزراعة في العراق نحو ٣١ مليون هكتار وهي تمثل نسبة قليلة جدا من مساحة العراق والمقدرة ٤٢٢,٧ مليون هكتار، احتاجت المساحة المروية في العراق عام ٢٠٠٠ الى حوالي ٤٥ مليار متر مكعب من المياه، ويتوقع ان تحتاج عام ٢٠٢٥ الى ٥٣,٣٣ مليارمتر مكعب سنويا.

أما بالنسبة للطلب المنزلي على المياه في العراق فهو مرتبط بنمو السكان وتوسع العمران وتحسن المستوى الاجتماعي والثقافي للسكان، وقدر الطلب المنزلي للمياه في العراق بنحو ١,٨٣ مليار متر مكعب سنويا، في سنة ٢٠٠٠، وسوف يرتفع ليصل الى ٣,٤٦ مليار متر مكعب، في عام ٢٠٢٥. ومن المتوقع ان يزداد الطلب المنزلي الى ٤,٩٦ مليار متر مكعب في عام ٢٠٤٨[٣٠].

وتبين الاحصائيات ان العراق ينتقل من موقف الاستقرار المائي الى موقف تجاوز حد الاستقرار المائي، ويرجع ذلك الى عدم تنظيم استخدام المياه وتوليد الكهرباء واستخدام كميات كبيرة من المياه دون داعي، ولابد من الاخذ في الاعتبار نسبة التحضر في البلدان وتأثيرها على احتساب الاحتياجات المائية في المنطقة حيث تحدد متطلبات المياه في دولة ما بناء على تعداد سكانها فنسبة التحضر في العراق قياسا بعدد سكانه مرتفعة لذلك فأن متطلبات السكان اكبر.

ومن خلال الجداول التي وردت في متن البحث بخصوص الاحتياجات المائية، يتبين لنا وبوضوح أن المشكلات الأكثر خطورة في سوريا والعراق هي مشكلة اختلال التوازن بين ما هو متاح من الموارد المائية وكميات الطلب عليها، وبالتالي ظهور بوادر عجز مائي في البلدين.

خصوصا وان هذا العجز مرشح لن يستمر كون السياسة التركية المائية تجاه البلدين سوريا والعراق تزداد خطورتها يوما بعد يوم، في ظل الدعم الخارجي اللامحدود لتركيا نحو الاستمرار في تشييد سدودها الكبيرة على الحوضين.

مقابلة الموارد والاحتياجات المائية العراقية (نظرة مستقبلية)

العام	تعداد السكان (مليون نسمة)	الموارد المائية					الاحتياجات المائية				نصيب الفرد من الموارد م / سنة	فجوة الموارد المائية
		تقليدية		غير تقليدية		اجمالى	شرب	صناعة	رى	اجمالى		
		سطحية	جوفية	تحليه	معالجة							
1990	١٩	41,35	1,2	٠,٠١		٤٢,٥٦	١,١٨	٠,٢٨	٤١,٦٧	٤٣,١٣	٢٢٤٠	-٠,٥٧
٢٠٠٠	٢٦	41,35	1,2	٠,٠١		٤٥,٥٦	١.٨٣	٠,٥	٤٥,٠٠	٤٧,٣٣	١٦٣٧	-٤,٧٧
٢٠٢٥	٤٨	41,35	1,2	٠,٠٢		٤٢,٥٧	٣,٤٦	١,٠٥	٥٣,٣٣	٥٧,٨٤	٨٨٧	-١٥,٢٧
٢٠٤٨	٨٥	41,35	1,2	٠,٠٣		٤٢,٥٨	٤,٩٦	١,٥٦	٦١,٥٢	٦٧,٥٢	٥٠١	-٢٤,٩٤

المصدر:

منذر، خدام (٢٠٠٣)، الأمن المائي العربي– الواقع والتحديات، مركز دراسات الوحدة العربية بيروت ، ص ٢١٦.

٧- مستقبل الأمن المائي لحوضي دجلة والفرات.

استمرارا لتلك الفرضية الاساسية التي تم طرحها بكون الأمن الغذائي هو جزء رئيسي من الامن المائي فالغذاء وتحديدا المنتج الرئيسي في كل من سوريا والعراق (قطاع الزراعة) لا يمكن ان ينمو دون توفير قدر كافي من المياه. او (قطاع الصناعة) الناشيء والذي يحتاج مزيدا من الطاقة التوليدية التي تعتمد الماء اساسا فيها، ولعل قضية حوضي دجلة والفرات وكميات المياه القليلة التي توفرها تركيا لكلا البلدين تكاد تكون قضية ضغط سياسي اكثر من كونها

تؤطر بمجرد ادعاءات بمشاريع تركية تتحجج بها الحكومة التركية، وسوء الاستخدام المائي من قبل كل من سوريا والعراق.

ان المتتبع لمسيرة المفاوضات المائية ما بين الطرف العربي (سوريا والعراق) والطرف التركي، سيجد وبوضوح ان تركيا تتخذ من قضية المياه معبرا نحو تحقيق جملة من المصالح الاقتصادية والسياسية. وهي بهذا الدور الجديد الذي يعتبره البعض من الباحثين (وجه تركيا الشرق اوسطي الجديد). تريد لعب دور رئيسي في المنطقة وتحديدا بعد تلك التغييرات الهامة فيما بعد احتلال العراق عام ٢٠٠٣ ومخرجات هذه المغامرة الامريكية على المنطقة، وتلك العلاقة الوثيقة والمحورية الجديدة التي نجد عليها كل من تركيا واسرائيل[٣١].

واما كل هذه المعطيات التي توفر لتركيا ميزات القوة والتنافس ولعب دور محوري في المنطقة، لا يجد (العراق وسوريا) سبيل الا الى التعاون، واستغلال تلك العلاقات التاريخية مع تركيا ومحاولة فرزها وتحديثها بالشكل الذي يتوافق ومتطلبات المرحلة الجديدة. اذا ما علمنا ان تركيا لازالت تعتبر المنطقة العربية مجالها الحيوي والاستراتيجي.

لذلك فإن القضية الأهم لمشاريع التعاون العربي – التركي بشأن المياه هي حل مسألة تقاسم مياه دجلة والفرات، وهو ما يتطلب التعاون في توزيع هذه الثروة المائية لأن انعدام الثقة المتبادلة قد يولد توترا ونزاعا. كذلك ايجاد مشاريع مائية زراعية بين العراق وسوريا وتركيا بهدف ضمان استمرار تدفق المياه الى سوريا والعراق وبكميات مناسبة، يضاف الى ذلك العمل على تشكيل عوامل ضغط في مجالات العلاقات الاقتصادية والتجارية والسياحية لغرض التأثير على الموقف التركي والدفع باتجاه التجاوب لتحقيق المصالح المشروعة لسوريا والعراق في المياه المشتركة[٣٢].

ويمكن القول ان مصلحة تركيا تكمن في تعاون عربي – تركي وثيق، وتوجه تركيا نحو جوارها العربي أضمن لها على المدى البعيد من توجه معاد لها، فهذا التعاون يمكن ان يحول التناقضات الى علاقات ايجابية تخدم كلا الطرفين، وان العامل الاقتصادي سيكون حاسما في تقرير مدى العلاقات العربية– التركية، والعراق وسوريا بشكل خاص[٣٣].

غير ان قيام مثل حالة التعاون تلك يستلزم تنازلا متقابلا، ويستلزم الاعتراف بالأخطاء والعدول عن التصرفات الخاطئة، كأن تتنازل تركيا عن بناء عدد من السدود لصالح سوريا والعراق، وتسمح بتدفق مياه دجلة والفرات مقابل بيع نفط لها بأسعار رخيصة ومنع الحركات الكردية من أستخدام الأراضي السورية للأنطلاق نحو تركيا، وعلى الرغم من أن التعاون قد

يؤثر على الأوضاع الاقتصادية لكل بلد، الا انه لابد من أجراء تغييرات وتحولات في النشاط الزراعي والصناعي والسياحي، كأن يتكفل العراق بزراعة محصول معين مقابل زراعة تركيا محصول أخر وكذلك سوريا.

بمعنى اخر لابد من قيام تعاون اقتصادي زراعي بين دول الحوض الواحد ليتسنى تقسيم المياه بشكل عادل ومنصف، كما ان التعاون في استغلال المياه يمكن ان يستخدم كعامل مؤثر في حل الخلافات السياسية. ومحافظا على الامن الغذائي الداخلي. دون الخوض في غمار الضغوطات التي تمتلك منها تركيا الكثير[٣٤].

وتبقى القضية الاهم هي محاولة التقارب للتنسيق والتعاون السوري- العراقي أولا لمواجهة الأجراءات التركية قبل اقامة اي نوع من العلاقات مع الجانب التركي.

فقضية المياه بين سوريا والعراق قضية مهمة وحساسة، ليس لكونهما دولتان عربيتان فحسب، بل لأنهما تتخذان الموقف نفسه ازاء السياسة المائية التركية، فهما تتأثران بشكل متساوي بالسياسة التركية ازاء المسألة المائية، وبالتالي فأن التنسيق السوري العراقي هي مسألة مهمة وضرورية كونهما دولتي مصب ومجرى، وبخاصة وان الأمن المائي العراقي هو أكثر التصاقا بالأمن المائي السوري نظرا لأشتراك كلا البلدين في أهم حوضين مائيين في المشرق العربي وهما حوضي دجلة والفرات، كما ان سوريا والعراق يشكل كل منهما عمقا استراتيجيا للأخر.

الخاتمة

مما تقدم يلاحظ انه لا يمكن فصل موضوع الامن المائي في حوضي دجلة والفرات عن التحديات التي يتعرض لها الأمن المائي العربي، كون الموارد المائية في سوريا والعراق والمتمثلة بنهري دجلة والفرات وروافدهما تأتي من منابع تقع خارج الحدود الجغرافية للوطن العربي، فهي تتبع من دول الجوار الجغرافي المتمثلة في تركيا وايران، واللتين تحاولان استغلال المياه في صالحهما متجاهلة الحقوق التأريخية والقانونية لكل من سوريا والعراق في النهرين.

ومن الناحية الاقتصادية تؤدي ندرة الموارد المائية الى عدم الايفاء بالمتطلبات والاحتياجات السورية والعراقية، ما يؤدي الى الوقوع في مشكلة العجز المائي ومن ثم العجز الغذائي، فضلا عن النقص في إنتاج الطاقة الكهربائية التي تعتمد مشاريعها على تدفق المياه، على وفق معدلات طبيعية كما ان تذبذب تدفق المياه سوف يؤدي الى عرقلة التخطيط السليم

لأستثمار الأراضي الزراعية في كل من دول المجرى والمصب، ناهيك عن نوعية المياه الملوثة وقلة كميتها نتيجة اقامة السدود والمشاريع المائية على منابعها.

أن واقعية السياسة التركية الجديدة التي تحاول لعب دور اكبر في منطقة الشرق الاوسط، وتحديدا بعد حرب الخليج الثالثة والتي اعتبرتها تركيا الفرصة الافضل ان لم تكن (الفرصة السانحة) لبداية تحالف استراتيجي جديد بينها وبين الولايات المتحدة من جهة، ومع اسرائيل من جهة اخرى. تبدو وهي مستمرة في انشاء السدود خصوصا وان قنوات التمويل لها متوفرة، اي مستمرة بسياسة ضاغطة تجاه كل من سوريا والعراق. لتحقيق اكبر قدر من المكاسب.

وبالنظر الى تلك الاحتياجات المائية المستمرة من قبل العراق وسوريا وحاجتهما المتزايدة لأرواء المزيد من الاراضي الزراعية، ومعيشة الملايين من الشعبين على ضفاف نهري دجلة والفرات، وكذلك حاجة القطاع الصناعي والتنموي لمثل هذه المشاريع لديمومة الحركة الاقتصادية الداخلية، تلك المعطيات تستوجب معها قبولا عاما وشاملا لفكرة التعاون السريع مع تركيا.

واذا كنا نعني شيء فهو تغليب احتمال التعاون والعمل عليه وترك الدخول في مهاترات وتفاصيل الصراع. كون تركيا اليوم تمتلك من مقومات الضغط على المنطقة العربية الشيء الكثير والكبير، في مقابل انها تسعى ايضا الى تقريب فرص التعاون مع منطقتنا العربية التي لازالت تمثل بنظر الاتراك عمقا استراتيجيا واقتصاديا مهما.

فمشكلة الأمن المائي في حوضي دجلة والفرات تأخذ ابعادا سياسية واقتصادية الامر الذي يتطلب أتخاذ اجراءات وخطوات تكتسب مزيدا من الجدية والمسؤولية لوضع سياسات أفشال المخططات الخارجية المائية ذات النزعة الاستعمارية.

هوامش البحث

(١) World health organization, Trade, Foreign, Policy, Diplomacy and health. www.who.int تاريخ الزيارة الالكترونية (١٤-١-٢٠١٥).

(٢) عبد الغفور ابراهيم، الامن الغذائي في العراق ومتطلباته المستقبلية، بيت الحكمة، بغداد،١٩٩٩، ص١١-١٢.

(٣) عبد الجبار الحلفي، الامن البشري في الوطن العربي (تشخيصات أولية)، مجلة شؤون عربية، تونس، العدد (٨٧)،١٩٩٦، ص٦٩.

(٤) Weekly report (USID) , (2005) , American people campaign to help Iraq .(Iraq-American chamber of commerce , p2.

(٥) عبد الغفور ابراهيم، الامن الغذائي في العراق .....، مصدر سبق ذكره، ص١٢.

(٦) رمزي زكي، الاقتصاد العربي تحت ظل الحصار، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ط١،١٩٨٩، ص٣٠٥-٣٠٦.

(٧) احمد الامين، القطاع الزراعي في العراق والاستثمار المنظور، مجلة الباحث العراقي، بغداد، العدد (٦)، السنة الثانية،٢٠١٠، ص٢٦.

(٨) احمد العيثم، الموارد المائية في دول الخليج، دراسة منشورة في موقع الجزيرة السعودي للصحافة،٢٠٠٧/٤/٦، www.al-jazirah.com، تاريخ الزيارة الالكترونية (١٢/٤/ ٢٠١٤) .

(٩) خميس خليفة، اهمية الزراعة في الوطن العربي، مجموعة محاضرات منشورة الكترونيا في موقع منتدى الدراسات،٢٠١٠/٢/١٢، haedkhames.ahlamontada.net، تاريخ الزيارة الالكترونية (١٢/٣/٢٠١٥).

(١٠) رمزي زكي، الاقتصاد العربي تحت ظل الحصار،ط١، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت،١٩٨٩، ص٣٠٧-٣٠٨.

(١١) احمد الكاشف، الامن الغذائي العربي من منظور المساعدات الخارجية الامريكية، تونس، دار الوثائق، ط١، ٢٠١٢، ص٤٣.

(١٢) احمد ابو المجد، الاساس الاقتصادي لمشكلة المياه في الشرق الاوسط، مجلة صامد الاقتصادي، الاردن، العدد (٨٩)، ١٩٩٢، ص٥١.

(١٣) حيدر عبد الرزاق، دور الموارد المائية في تحقيق الامن الاقتصادي العربي، مجلة الأمن والحياة، المملكة العربية السعودية، العدد (٢٢٨)، ص٣١.

(١٤) داليا اسماعيل، المياه والعلاقات الدولية- دراسة في اثر ازمة المياه على طبيعة ونمط العلاقات العربية التركية، ط١، مكتبة مدبولي، القاهرة،٢٠٠٦، ص٧٨.

(١٥) مايكل كلير، الحروب على الموارد الجغرافية الجديدة للنزاعات العالمية، ترجمة عدنان حسن، دار الكتاب العربي، بيروت،٢٠٠٢، ص١٩٨.

(١٦) عبد العزيز المنصور، المسألة المائية في السياسة السورية تجاه تركيا، ط١، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت،٢٠٠٠، ص٩٧-٩٨.

(١٧) غدير محمد، الامن المائي العربي والتحديات الاقتصادية والسياسية- دراسة مستقبلية لحوضي دجلة والفرات، رسالة ماجستير (غير منشورة)، جامعة النهرين،٢٠٠٢، ص٤٣.

(١٨) محمد منذر جلال، السياسة المائية التركية في حوضي دجلة والفرات وتداعياتها على العراق، بغداد، مطبعة الفراهيدي،٢٠١٤، ص١١٧.

(١٩) رمزي سلامة، مشكلة المياه في الوطن العربي- احتمالات الصراع والتسوية، منشأة المعارف للنشر، الاسكندرية، ص١١٣.

(٢٠) Ali alfadhily , Iraq : Between the Two rivers , lake of water kills ,by IPS correspondents, www.ipnews.net, Baghdad, Aug 17 , 2007. تاريخ الزيارة الالكترونية (٢٠١٤/٤/٣).

(٢١) Turkeys policy on water issues ,Water shortage at global level , (Turkeys water potential) , Republic of Turkey , www.mfa.gov.tr تاريخ الزيارة الالكترونية (١٢/١٢/ ٢٠١٥) .

(٢٢) Trading Economics reports .tr.tradingeconomics. turkey population 2014.، تاريخ الزيارة الالكترونية (٢٠١٥/٧/١).

(٢٣) داليا اسماعيل، مصدر سبق ذكره، ص٢٥-٢٧.

[٢٤] داليا اسماعيل، مصدر سبق ذكره، ص ٢٩.

[٢٥] وليد رضوان، نهر الفرات ودوره التنموي في سوريا احتمالات نشوب ازمة مياه كبرى تتزايد مع التصعيد في المنطقة، مقالة منشورة في موقع البيان الالكتروني ٢٠٠٠/٣/٣١، www.albayan.ae، تاريخ الزيارة الالكترونية (٢٠١٤/٤/٨) .

[٢٦] منذر خدام، الامن المائي العربي- الواقع والتحديات، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت،٢٠٠٣، ص١٣٩.

[٢٧] رمزي سلامة، مصدر سبق ذكره، ص ١٠٦.

[٢٨] منذر خدام، مصدر سبق ذكره، ص١٧٧.

[٢٩] داليا اسماعيل، مصدر سبق ذكره، ص٣٣.

[٣٠] داليا اسماعيل، ص٣٤.

[٣١] منصور الشطيبي، النفط والماء- سياسات الصراع والتعاون في الشرق الاوسط الجديد، منشورات الدار الثقافية، تونس، تسلسل (١٢)،٢٠٠٦، ص٢٤.

[٣٢] غدير محمد، مصدر سبق ذكره، ص١٦٥.

[٣٣] عبد اللطيف جمال رشيد، تقرير عام عن الموارد المائية للعراق الواقع والافاق، منشور في ملف الارشفة الالكترونية لوزارة الموارد المائية في ٢٠٠٧/٧/١، ص٢٤.

[٣٤] علي الدليمي، واقع ومستقبل العلاقات الاقتصادية العراقية- التركية، ورقة قدمت الى المؤتمر العلمي السنوي الرابع لمركز الدراسات التركية، (العلاقات العربية التركية في مواجهة القرن الحادي والعشرين)، جامعة الموصل، المنعقد بتاريخ ٢٩-٢٠٠٠/٣/٣٠، ص٢٣٦.

المصادر

١. احمد ابو المجد، الأساس الاقتصادي لمشكلة المياه في الشرق الأوسط، مجلة صامد الاقتصادي، الأردن العدد (٨٩)، ١٩٩٢.

٢. احمد الأمين، القطاع الزراعي في العراق والأستثمار المنظور، مجلة الباحث العراقي، بغداد، العدد (٦)، السنة الثانية، ٢٠١٠.

٣. احمد العيثم، الموارد المائية في دول الخليج، دراسة منشورة على موقع الجزيرة للصحافة بتاريخ ٢٠٠٧/٤/٦، www.al-jazerah.com تاريخ الزيارة الالكترونية (٢٠١٤/١٢/٤).

٤. احمد الكاشف، الامن الغذائي العربي من منظور المساعدات الخارجية الامريكية، تونس، دار الوثائق، ط١، ٢٠١٢.

٥. توماس ناف، المخاطر على استقرار الشرق الاوسط في التسعينات الاقتصاد والسكان والمياه، بحث مأخوذ من كتاب مار فيبي (امتطاء النمر تحدي الشرق الاوسط بعد الحرب الباردة)، ترجمة: عبد الله الحاج، ط١، مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، ابو ظبي، ١٩٩٦.

٦. حيدر عبد الرزاق، دور الموارد المائية في تحقيق الأمن الاقتصادي العربي، مجلة الأمن والحياة، المملكة العربية السعودية، العدد (٢٢٨)، ٢٠٠١.

٧. خميس خليفة، اهمية الزراعة في الوطن العربي، دراسة الكترونية منشورة في موقع منتدى دراسات بتاريخ ٢٠١٠/٢/١٢، hamedkink.ahlamontada.net، تاريخ الزيارة الالكترونية (٢٠١٤/١١/٣).

٨. داليا أسماعيل، المياه والعلاقات الدولية- دراسة في أثر أزمة المياه على طبيعة ونمط العلاقات العربية التركية، ط١، مكتبة مدبولي، القاهرة، ٢٠٠٦.

٩. رمزي زكي، الاقتصاد العربي تحت ظل الحصار، ط١، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ١٩٨٩.

١٠. رمزي سلامة، مشكلة المياه في الوطن العربي- احتمالات الصراع والتسوية، منشأة المعارف للنشر، الاسكندرية،٢٠٠١.

١١. عبد الجبار الحلفي، الأمن البشري في الوطن العربي (تشخيصات أولية)، مجلة شؤون عربية، تونس، العدد (٨٧)، ١٩٩٦.

١٢. المنصور، عبد العزيز، المسألة المائية في السياسة السورية تجاه تركيا، ط١، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ٢٠٠٠.

١٣.عبد الغفور ابراهيم، الأمن الغذائي في العراق ومتطلباته المستقبلية، بيت الحكمة، بغداد، ١٩٩٩.

١٤.علي الدليمي، واقع ومستقبل العلاقات الاقتصادية العراقية- التركية، ورقة قدمت بعنوان: (العلاقات العربية التركية في مواجهة القرن الحادي والعشرين)، في المؤتمر العلمي السنوي الرابع لمركز الدراسات التركية، جامعة الموصل، المنعقد بتاريخ ٢٩- ٣٠ أذار، ٢٠٠٠.

١٥.غدير محمد، الأمن المائي العربي والتحديات الاقتصادية والسياسية- دراسة مستقبلية لحوضي دجلة والفرات، رسالة ماجستير (غير منشورة) مقدمة الى كلية العلوم السياسية، جامعة النهرين، ٢٠٠٢.

١٦.مايكل كلير، الحروب على الموارد الجغرافية الجديدة للنزاعات العالمية، ترجمة عدنان حسن، دار الكتاب العربي، بيروت،٢٠٠٢.

١٧.محمد منذر جلال، السياسة المائية التركية في حوضي دجلة والفرات وتداعياتها على العراق، بغداد، مطبعة الفراهيدي، ٢٠١٤.

١٨.منذر خدام، الأمن المائي العربي- الواقع والتحديات، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت،٢٠٠٣.

١٩.منصور الشطيبي، النفط والماء- سياسات الصراع والتعاون في الشرق الأوسط الجديد، منشورات الدار الثقافية، تونس، ٢٠٠٦.

٢٠.عبد اللطيف جمال رشيد، تقرير عام عن الموارد المائية للعراق الواقع والافاق، منشور في ملف الارشفة الالكترونية لوزارة الموارد المائية في ٢٠٠٧/٧/١، ص٢٤.

٢١.وليد رضوان، نهر الفرات ودوره التنموي في سوريا احتمالات نشوب ازمة مياه كبرى تتزايد مع التصعيد في المنطقة، مقالة منشورة في موقع جريدة البيان الالكترونية بتاريخ ٢٠٠٠/٣/٣١، www.albayan.ae تاريخ الزيارة الالكترونية (٢٠١٤/٤/١).

٢٢. Weekly report (USID), (2005), American People campaign to help Iraq (Iraq-American Chamber of commerce).

٢٣. World health organization, trade, foreign ,policy, Diplomacy and health, www.who.int. تاريخ الزيارة الالكترونية (١٤-١-٢٠١٥).

٢٤. Ali alfadhily ,(2007) , Iraq between the Two rivers, Lake of water kills ., By IPS correspondents , www.ipnews.net , Baghdad , Aug 17

٢٥. Turkeys policy on water issues, (2010), Water shortage at global level ,(Turkeys water potential), Republic of Turkey ministry of foreign affairs , www.mfa.gov.tr.

٢٦. Trading economics reports ,(2014) TR trading economics Turkey population. .